

اقرأ في هذا العدد:

- الريسوني يبرز للجماعات الإسلامية جريمة التصالح مع الحكام! ... ٢
- سد النهضة تهديد وإضرار بالسودان ومصر ... ٢
- آثار نقض عرى الإسلام في حياة المسلمين ... ٣
- نظام تركيا اردوغان عدو لكيان يهود أم داع له؟! ... ٤
- مظاهر الصراع الحزبي الأمريكي مؤشرات ودلائل ... ٤



f /Alraiah.HT

@ht_alrayah

/AlraiahNet

/alraiah.ht

/alraiahnews

info@alraiah.net

العدد: ٤٠٧ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ١١ من صفر ١٤٤٣هـ الموافق ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ م

في رحاب دستور دولة الخلافة

الإحسان في سياسة إدارة المصالح

بقلم: الأستاذ محمد صالح

إن من حسن رعاية شؤون الرعية في الدولة الإسلامية إنجاز المصالح، بسرعة على الوجه الأكمل، وهذا من الإحسان في قضاء الأعمال. عن شداد بن أوس رضي الله عنه، قال: «إِذَا قُتِلَ قَتْلًا، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، إِذَا قُتِلَ فَاخْسُؤْهُ الْقَتْلَ، وَإِذَا دَبِحْتُمْ فَاخْسُؤْهُ الدِّبْحَ...» أخرجه مسلم. وللوصول إلى حسن الرعاية والإحسان في قضاء المصالح، لا بد من أن تقوم سياسة إدارة المصالح في دولة الخلافة على أسس ثلاثة: البسر، والسرعة، والكفاية. أولاً: البسر: ويعني البساطة وعدم التعقيد، ومما يتعلق بالتيسير على العباد والسياسة عدم اتخاذ البوابين والحجبة، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَبَى مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، فَحَاجَّتْ عَنْ أُولَى الصَّفْحَةِ وَالْحَاجَةُ حَاجَّتْ لِلَّهِ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه أحمد، ولما بلغ عمر بن سعد بنى قصرًا، وقال: انْقَطِعِ الصُّوَيْتِ - الأصوات المرتفعة في الأسواق - بعث إليه مخدّفٌ من مسلمة، فلما قدم أخرج رثدَهُ وأزوى ناره، وابتاع خطيباً بدرهم، فخرج إليه فخلع بالته ما قاله، فقال: نُؤدِّيْ عَنكَ الَّذِي تَقُولُهُ وَنُفَعَلْ مَا أَمَرْنَا بِهِ. فَأَخْرَجَ الْبَابَ. أخرجه أحمد. ثانياً: السرعة: سرعة إنجاز المعاملات على الوجه الأكمل من الإحسان الذي أمر الإسلام به، عن أنس بن مالك قال: كُنْتُ أُمْتِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نُخْرَافُ بِهِ خَاشِيَةَ الرَّءَاءِ مِنْ شِدَّةِ حُدْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَرُّ شَبِيذَةٍ، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاقِقِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ أَثْرَبَ بِهِ خَاشِيَةَ الرَّءَاءِ مِنْ شِدَّةِ حُدْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَرُّ لِي مِنْ هَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ. فَالْتَمَتُ إِلَيْهِ مَجْضِكُ، ثُمَّ أَمَرَ لَهْ بَطْعًا، صَبَّحَ الْبَخَارِي، وَطَلَبَ الْأَعْرَابِي الْمَالَ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَوَلَّى أُمُورِ النَّاسِ حَكْمًا أَوْ إِدَارَةً أَهْلًا لَهَا قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ بِأَعْبَائِنَا. عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: «فَقَرِّبْ بِيَدَهُ عَلَيَّ مَنِيكَ ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنِّي أَمَانَةٌ، وَإِنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَزِيٌّ وَتَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَحَدَاها بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» أخرجه مسلم، فأخذها بحقها وأداء الله عليه فيها لا يتحقق إلا أن يكون أهلاً لها. واختيار الأئمة يحتاج إلى معرفة الرجال، وهي مهمة صعبة تحتاج إلى بصيرة ونظر ثاقب. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجلسائه: تَمَوَّأُوا! فَمَنَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَلَأَ الدَّرَّ مِنْ رُفَيْسِ الْمَالِ، يَنْفَعُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فقال عمر رضي الله عنه: «أَتَمَنَى لَوْ أَنَّهُا مَلُوءَةٌ رَجُلًا مِثْلَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَمَعَادُ بْنُ جَبَلٍ، وَسَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ، وَحَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ» أخرجه الحاكم في مستدرک. وليان هذه السمة البارزة في الجهاز الإداري لدولة الخلافة، جاءت المادة ٩٧، في مشروع دستور دولة الخلافة، الذي أعده حزب التحرير: «سياسة إدارة المصالح والدوائر والإدارات تقوم على البساطة في النظام والإسراع في إنجاز الأعمال، والكفاية فيمن يتولون الإدارة.» (مشروع دستور دولة الخلافة). عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يُسْرُوا وَلَا تَسْرُوا، وَسَكُونُوا وَلَا تَسْرُوا» متفق عليه.

التوجه للمؤسسات والمحاكم الدولية بيع لقضية فلسطين وعبث سياسي!

بقلم: الدكتور إبراهيم التيمي *



"اعتراف الاحتلال بارتكاب مجزرة مقبرة جباليا يعض المحاكم والمؤسسات الحقوقية الدولية أمام اختبار المصادقية والجديّة في التعامل مع هذه الجريمة بعيداً عن ازدواجية المعايير وهذه المجازر التي ارتكبتها جيش الاحتلال خلال العدوان الأخير على غزة في غزة تضاف إلى سجله "إسرائيل" الإجرامي في المحاكم الدولية وإن عدم قيام المؤسسات الدولية القانونية والحقوقية بإجراءات العدالة لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب يعني أن جرائم أخرى سترتكب"، هذا ما صرح به رئيس حكومة السلطة بعد حديث الصحافة العربية عن مسؤولية كيان يهود عن مجزرة جباليا التي راح ضحيتها خمسة أطفال وكان كيان يهود يتنصل منها، وعلى هذا النسق من التوجه للمؤسسات الدولية وبهذا المعنى باتت الكثير من التصريحات تتردد على لسان أزملا السلطة بعد كل عدوان ومجزرة، حتى انتقلت الدعوى مؤخرًا إلى بعض الفصائل العاملة على الساحة، وأصبح ذلك التوجه للمؤسسات والمحاكم الدولية بمثابة توجه سياسي ثمين عند تلك الجهات التي باتت تعول عليه بشكل فعلي في محاسبة كيان يهود ووقف جرائمه، وهذا بحاجة إلى تشريع سياسي لإدراك مدى سطحية وجهل من يعول على تلك المؤسسات ويظنها مركزاً للشفاية والنزاهة وإنصاف المظلوم.

إن المؤسسات الدولية ليست مؤسسات قائمة بحد ذاتها، فلا يوجد شيء اسمه مؤسسة دولية مستقلة بل يوجد دول مستقلة ومنها الدول الكبرى، وتلك الدول لها مؤسسات تهيمن عليها من خلال البرامج والتمويل والاحتضان وكل ما هو لازم لتمكين تلك المؤسسات من القيام بأعمالها السياسية والثقافية في مناطق مختلفة من العالم، وأشهر تلك المنظمات الدولية هي الأمم المتحدة التي تهيمن أمريكا على معظم مؤسساتها الاقتصادية والحقوقية والسياسية والقضائية ومنها محكمة العدل الدولية، مع وجود

كلمة العدد

العراق ينزف دمًا تحت حكم المجرمين!

بقلم: الأستاذ مازن الدباع

في الموافق ٢٢/٨/٢٠٢٢م دخل العراق في فوضى مسلحة راح ضحيتها أكثر من ثلاثين قتيلًا ومئات الجرحى، وجاءت هذه الفوضى عقب إعلان المرجع الديني كاظم الحائري اعتزاله العمل المرجعي، متغلا بتداعي صحته وقواه البدنية بسبب المرض وتقدم العمر به، وكان واضحا الضغط الإيراني الذي مورس عليه من خلال وصيته الأولى التي أوصى بها بطاعة الولي قائد الثورة الإسلامية علي الخامنئي، وكذلك ما جاء في التمثلين الأخيرتين من وصيته الثانية لأبناء البلد وهما:

أ- على أبناء الشهداء الصديقين (قدس الله سرهما) أن يعرفوا أن حب الشهداء لا يكفي ما لم يقترن الإيمان بنهجهما بالعمل الصالح والاتباع الحقيقي لأهدافهما التي ضحيا بنفسيهما من أجلها، ولا يكفي مجرد الادعاء أو الانتساب، ومن يسعى لتفريق أبناء الشعب والمنهج باسم الشهداء الصديقين، أو يتصدى للقيادة بإسهما وهو فاقد للاهتمام أو لباقي الشرائط المشترطة في القيادة الشرعية فهو في الحقيقة ليس صدرياً مهما ادعى أو انتسب.

ب- أوصي جميع المؤمنين بحشدنا المقدس وما بد دعمه وتأييده كقوة مستقلة غير مدمجة في سائر القوى.

وهذا ما اعتبره مقتدى الصدر تسقيطاً وخذلانا لشخصه، فما كان منه إلا إعلان اعتزاله العمل السياسي، وقد أعلن ذلك في تغريدة له على تويتر، "يظن الكثيرون بما قيم السيد الحائري (دام ظلّه) أنّ هذه القيادة جاءت بفضلهم أو بأمرهم، كلاً إن ذلك يفضل ربّي أولاً، ومن فيوضات السيد الوالد قدس سره، الذي لم يتخل عن العراق وشعبه"، مضيفاً أن: "التجف الأشرف في المقر الأكبر للمرجعية كما هو الحال دوماً".

كما أكد أنّ قرار الحائري لم يكن بمحض إرادته، ليخرج على إثر ذلك آلاف المتظاهرين المؤيدين للصدر في باقي المحافظات الجنوبية، ويتم اقتحام القصر الرئاسي، فتتحرك المليشيات المسلحة المدعومة من إيران لإخراجهم من المنطقة الخضراء بالقوة، وقد قال شهود عيان وهم يهرون من الرصاص، إن معتصمي الإطار أخرجوا السلاح من جيهم، وفتحوا النار على المتظاهرين، لتنتقل على إثر ذلك سرايا السلام التابعة للصدر، وتصطدم معهم في يوم ذي القعدة وفوضى عارمة، وهنا علت أصوات اللحمة وجميع السياسيين مناشدة مقتدى الصدر للتدخل بوقف هذه الفوضى وهذا النزيف.

وفي اليوم التالي خرج الصدر بخطاب وقد بدا عليه الانفعال واضحا، وطلب فيه الانسحاب وبشكل كامل وإنهاء الاعتصام والعودة إلى البيوت، خلال ساعة واحدة، ولم تمر الساعة، ليتغير كل شيء، وإذا بهذه العاصفة العاتية والتي ظن الكثير أنه لا قبل لأحد بالوقوف أمامها، تتلاشى بدقائق، فيتنبس الصعداء جميع الذين كانوا يخشون انهيار العملية السياسية، ويبدون شكرهم لموقف الصدر، وشجاعته في إنقاذ البلد، فهل كان الصدر يريد تغيير الخارطة السياسية؟! وهل مشكلته مع النظام، أم مع الأشخاص؟ وأيا كانت مشكلته، هل لديه القدرة على ذلك؟! والجواب على ذلك:

أولاً: إن الصدر هو جزء من العملية السياسية منذ احتلال العراق وإلى الآن، لديه نواب، ووزراء، ومدراء، فلا يقلل أن من لديه هذه المصالح وهذه المكاسب، يريد تغيير الخارطة السياسية الحالية

أمنيات هيئة تحرير الشام تختطف الأستاذ ناصر شيخ عبد الحى

اختطفت أمنيات هيئة تحرير الشام، عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية سوريا الأستاذ ناصر شيخ عبد الحى، يوم الخميس الماضي، في مدينة الأتابريف حلب الغربي. وقال رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير الأستاذ أحمد عبد الوهاب في ولاية سوريا، إن أمنيات هيئة تحرير الشام اختطفت، الأستاذ ناصر شيخ عبد الحى من أمام منزله في مدينة الأتابريف، بعد تصريحاته ضد المصالحة التي دعا لها وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو مع نظام طغاية الشام، في الوقت الذي تحمي بقوس النصارى وتحرس الدويرات الروسية والإعلاميات السفارات. وفي وقت متأخر من الليل، تظاهر العشرات من أهالي الأتابريف أمام مخفر الشرطة التابع لهيئة تحرير الشام، للمطالبة بالإفراج عنه، كما خرجت مظاهرة شعبية حاشدة بعد صلاة الجمعة من مدينة الأتابريف ضد هيئة الجولاني المطالبة بالمعتقلين وخدشوا الأستاذ ناصر شيخ عبد الحى وهتف المتظاهرون ضد الهيئة ووصفوا أمينها بالشبيحة. كما خرجت مظاهرة نظمها شباب حزب التحرير في بلدة دير حسان نددت باختطاف شيخ عبد الحى، وحمل المتظاهرون لافتات طالبت بالإفراج عن أصحاب كلمة الحق، ونددت بسياسة تكميم الأفواه التي تنتهجها المنظومة الفصائلية.

..... التتمة على الصفحة ٣

..... التتمة على الصفحة ٣

سد النهضة تهديد وإضرار بالسودان ومصر

بقلم: الأستاذ عبد الله حسين (أبو محمد الفاتح)*

الثورة" حيث قال: "إن (إسرائيل) لعبت دورا كبيرا مع دول حوض النيل لنقض المعاهدات الدولية التي تنظم توزيع مياه النيل، وأضاف: "إن (إسرائيل) تلعب دورا بين حوض النيل ضمن مخطط أمريكي يسعى لانتزاع تلك الدول من أوروبا". وختم كيلو قائلا: "إن النيل سيصبح في السنوات القادمة قضية حياة أو موت وجوه القضاة أن ٩٥٪ من موارد مصر النيلية تأتي من إثيوبيا". وقد عقدت العديد من الندوات في الغرب تناولت قضية حوض النيل منها تلك الندوة التي عقدت في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بجامعة جورج تاون، التي قال فيها مدير الجامعة د. فريد د. أنجب سلاح يمكن أن يستخدم ضد السودان ومصر هو المياه لأنه مصدر الحياة لهما ويمكن أن يكون مصدر فناء". ونظمت السفارة الإثيوبية في تل أبيب في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ ندوة بعنوان "القسم المتساوية لمياه نهر النيل" بحضور السفيرة الإثيوبية وسفيري غانا وجنوب السودان واستمرت لمدة ساعة وربع تحدث فيها هيجاي إيرلغ المتخصص في الشؤون الأفريقية بجامعة تل أبيب ومؤلف كتاب "الصلب والنهر.. مصر الإثيوبية والنيل". ومما جاء على لسانه أن "فكرة الحقوق التاريخية في النيل لا تزال تسيطر على عقل المصريين وهم يتجاهلون إثيوبيا عبر التاريخ، فسد النهضة زلزال مدمر ضرب مصر، وعقل المصريين لا يتوسع أبدا في مرحلة جديدة في التاريخ تبدأ الآن بوجود سد النهضة، وسوف نرى قريبا بحيرة السد العالي وهي تفرغ تماما من المياه خلال سنوات قليلة ولن تولد الكهرباء من السد العالي...". وأضاف: "مهما طالت المفاوضات فهي لا تعني الكثير لأن السد موجود أصلا وسيتم الملء، الثالث وتتحكم إثيوبيا في النيل". من خلال هذه التصريحات وغيرها، يتضح أن سد النهضة وراءه القوى الاستعمارية؛ وبخاصة أمريكا، ويعاونه في ذلك كيان يهود المسخ، وهو سد لتحقيق

أعلنت الحكومة الإثيوبية الجمعة ٢٠٢٢/٨/١٢ رسماً إكمال عملية الملء الثالث لسد النهضة بحجم ٢٢ مليار متر مكعب وبأنه تم تحرير المياه عبر الممر الأوسط للسد، وفي هذه المناسبة قال رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد إن مستوى ارتفاع السد وصل إلى ٦٠٠ متر، مضيفاً ستقوم ببيع الكهرباء لدول الجوار لتحقيق تنمية مشتركة والنيل مصدر فخر واعتزاز للإثيوبيين وسنحقق التنمية من خلاله، وقال أيضاً سبق وقلنا ونكرر للدول المطلة على النيل خصوصاً مصر والسودان إنه بإنتاج الكهرباء نظور اقتصادنا ونود أن نسمح لمواطنينا الذين يعيشون العتمة أن يروا النور، وقال لا نسعى إلى تهميشهما والإضرار بهما.

فهل حقيقة سد النهضة ليس تهميش السودان ومصر ولا الإضرار بهما وإخراجهما من التاريخ ومحو جغرافيتهما؟ إن سد النهضة هو مؤامرة كبرى على أهل السودان ومصر، وكارثة عظيمة تحل عليهم، إذا عرفنا من وراء بناء السد، وعرشنا قول الخبراء النزيهين غير المتأمرين؛ فقد قام خبراء من مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية بالتنسيق مع إثيوبيا بدراسات ضخمة واستصلاح الأراضي في منطقة بني شنقول ومشاريع المياه في عموم إثيوبيا، وأعدت دراسات لمجموعة من المشاريع وصلت إلى ٣٣ مشروعاً، بما في ذلك أربعة سدود صممت لتحويل بحيرة تانا وادي أبي أي إلى خزان مياه لكل النيل، ليصبح المجموع الكلي لهذه السدود على النيل الأزرق في هذه الدراسة ٧٣ ملياراً و١٠٦ مليون متر مكعب، وأخذت هذه الدراسات عدة سنوات منذ ١٩٥٨ واكتملت في ١٩٦٤ ولكن لم تستطع إثيوبيا إنشاء هذه السدود في ذلك الوقت، وهو يمثل الآن في سد النهضة الذي في نهاية اكتماله يخزن ٧٤ مليار متر مكعب، كما خططت إثيوبيا للسيطرة على النيل، وبرزت مشاريع يهودية للصلح على حصة من مياه النيل، ففي منتصف السبعينات أبدت دويلة يهود لمصر رغبتها



أغراض وغايات سياسية استعمارية للمنطقة تستخدم فيها إثيوبيا لحجز المياه عن السودان ومصر، وهما يعتمدان عليه في الزراعة والشرب والكهرباء والتنمية بشكل عام ويمثل شريان الحياة لهما، فنريد هذه القوى الاستعمارية التحكم في مصدر الحياة للضغيب على شعوب هذه المنطقة لتقبل بأمر كثيرة يريدتها الاستعمار ولا تقبل بها الشعوب، إذا هو سداج الماء الذي يشهر في وجه شعوب هذه المنطقة، فسد أن الحكام في مصر والسودان متواطئون في هذه الجريمة بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في ٢٠١٥/٥/٢٣، هذا الاتفاق الذي أعطى الضوء الأخضر لإثيوبيا بالاستمرار في بناء السد وإسقاط الاتفاقيات السابقة، حكومتا السودان ومصر تفرطان في مصالح حيوية للأمة ويستوجب ذلك العمل على هدم وإسقاط هذه الأنظمة التوطيحية التي تحقق مصالح الاستعمار وخطه ومكره الجهنمي على المسلمين والمستضعفين في منطقة وادي النيل، وإقامة دولة مبدئية على عقيدة الإسلام العظيم تحافظ على المصالح الحيوية للأمة وتخوض حرباً ضروساً من أجل حمايتها والحفاظ عليها، وتعمل على التعامل مع هذا السد بما يزيل خطره على أهل السودان ومصر، الخطر الذي يتمثل في التجويع والتعطيش والجوع، وقد أصبح السد بعد الملء الثالث قبلة مائية خطيرة على السودان ومصر.

إن المطلوب من أهل السودان ومصر والمسلمين قاطبة التحرك اليوم قبل الغد لتغيير أنظمة الضرار هذه وإقامة الخلافة الراشدة الثانية على مناهج النبوة، لنحدث الزلزال الذي يسقط هيمنة أمريكا والغرب المستعمر على المنطقة، وتتمكن من صناعة التاريخ وتغيير الجغرافيا التي تجعل المسلمين هم أصحاب الكلمة في هذا العالم، ونخلص البشرية من شرور النظام الرأسمالي المتوحش، الذي أهلك الحرب والنسل، وصنع الأزمات وأفسد في الأرض، فقد أن أوان التغيير الكوني لصالح الأمة الإسلامية لقيادة العالم بالإسلام من جديد، فعلى المخلصين في الجيوش السودانية ومصر أن يعطوا النصرة لحزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله، وقد أعد السد الذي تؤوله ليستأنف المسلمون الحياة الإسلامية من جديد ■

* منسق لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان

في الحصول على ٧٠٪ من إيرادات نهر النيل وهو ما يعادل ٨ مليارات متر مكعب، كذلك المقترح الذي تقدم به رئيس جامعة تل أبيب حاييم بن شاهاار بأن تسعى دولتهم لإقناع مصر بضرورة منحها حصة من مياه النيل تنقل بواسطة أنابيب، وقد رفض الرأي العام في مصر مثل هذه الصفقات فلم يحصل يهود على مرادهم ولذلك قامت دولتهم بالتحرك والعمل على منع المنبع لتغيير الاتفاقيات التي تمكن السودان ومصر من مياه النيل والإضرار بهما، فكان طرح فكرة تقسيم المياه وإقامة السدود لحجز المياه عن دول المصب (السودان ومصر).

في مقالة بصحيفة المستقبل اللبنانية بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٠ ذكر ما يلي: "إن (إسرائيل) تقوم بتعميل إنشاء خمسة سدود لتخزين مياه النيل في تنزانيا ورواندا، وذلك في أعقاب الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية (الإسرائيلي) أفغيدور ليرمان إلى دول الحوض، ويعترف الخبير اليهودي أرنون شوفير في كتابه "صراعات المياه في الشرق الأوسط" بوجود مصلحة استراتيجية لليهود من حدوث أزمة مياه في مصر لأن ذلك سيؤدي إلى تحجيم دورها في المنطقة، كما تلقت القاهرة مؤخراً عرضاً من كيان يهودي بالتدخل لإنهاء الخلافات بينها وبين دول المنبع حول الاتفاقية الإطارية مقابل موافقة مصر على إقامة يهود مشاريع مائية في إثيوبيا.

إلى قادة يهود ركروا على المياه قبل إنشاء دولتهم فقادتهم يهود هيرتزل كان يقول: "إن المؤسس هو الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة، هم مهندسو المياه، عليهم يتوقف كل شيء من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة، وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية". أما ديفيد بن غوريون فقد صرح عام ١٩٥٥ أمام الكنيست بأن "المياه هي الدماء، لحياتنا والووطن جذوره في المياه، إننا نخوض معركة مع العرب وعلى انتصارنا فيها يتوقف مصير (إسرائيل)". أما فولدا مائير فقد نقل عنها قولها "إن السيطرة على منابع المياه تجعل (إسرائيل) دولة غير مقلقة جغرافياً...".

وهكذا نجد أن المطامع في السيطرة على مياه النيل ليست وليدة اللحظة كما كشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو مؤلف كتاب "حروب مصادر

الريسوني يُبّرر للجماعات الإسلامية جريمة التصالح مع الحكام!

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني



في مصر وللنهضة في تونس، بل سوغ أيضاً لحركة حماس أن تصالح مع نظام الطاغية القاتل بشار فقال: "إذا قررت حماس أن تعيد مكاتبا ووجودها بشكل ما داخل سوريا فإن ذلك ما يحتمه ويسوغه، وهذا الأمر يخصهم!".

فكان عمل الريسوني في ما يسمى بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أصبح بمثابة إعطاء صكوك تبرير للجماعات الإسلامية للاستسلام والخنوع للأنظمة الخائنة العميلة؛ والحقيقة أن ما يصدر عن الريسوني من تصريحات وفتاوى لا علاقة لها بالأحكام الشرعية لا من قريب ولا من بعيد، فهو لا يرجع في أقواله هذه إلى الأدلة الشرعية، ولا يستخدمها في الاستدلال، ودليله الوحيد هو عقله القاصر، وأهواء الحكام الذين يتبعهم، وتصريحاته عن الصراخ المغربية نابعة من رؤية نظام الحكم الملكي في المغرب لها، وليست نابعة من الشرع، فبدلاً من أن يدعو الناس للرجوع إلى الإسلام في النظرة إليها، دعا بشكل عجيب ومتعصب إلى اعتبارها أراضٍ مغربية بما فيها منطقة تندوف في الجزائر، وحث المغاربة على الزحف إليها والقتال من أجلها، وهذا يعني أنه يريد إشعال حرب حدود مصطنعة في الرمال بين الجزائر والمغرب بدلاً من القيام بالإصلاح والوحدة بين المسلمين في البلاد الواحدة أصلاً!

ولا ننسى كذلك تصريحه المشهور المشؤوم عن الخلافة والذي قال فيه: "لو اختفى لفظ الخلافة والكليفة من حياة المسلمين إلى الأبد ما نقص ذلك من دينهم مقال ذرة ولا أصغر منها!". والله لقد عجز الكفار أن يقولوا مثل هذا الكلام الحاقق على الخلافة، فكيف يستسيغ علماء من المسلمين أن يُضَيَّبوا عليهم رئيساً كالريسوني هذا، الذي لا ينطق بلفظ إلا وتشتت منه راحة أفكار الكفر، بل إنه دعا مؤخراً وبشكل واضح إلى الترويج لأفكار الكفر وحضارته علانية عندما قال: "على الإسلاميين العمل لنشر الديمقراطية والحرية" وذلك بدلاً من دعوتهم لنشر الإسلام ومفاهيمه ومقاييسه!

هذه هي حقيقة الريسوني الذي يُبّرر للجماعات الإسلامية جريمة التصالح مع الحكام الطواغيت، ويُشجعهم على الارتداء في أحضان الأنظمة العميلة ■

لا سلطة للأجراء المرتزقة على ثورة الشام المباركة



التي وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، ممن أسماهم قادة المعارضة السورية، بحسب تغريدة نشرها عبر حسابه الرسمي في تويتر. وقال أوغلو عقب لقائه رئيس الأئتلاف العلماني الموالي للغرب سالم المسلم، ورئيس هيئة التفاوض بدر جاموس، ورئيس الحكومة المؤقتة عبد الرحمن المحطفي، "إننا نقدر وندمع مساهمة المعارضة بالعملية السياسية في إطار قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠٥٤...". بدوره علق رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير/ ولاية سوريا الأستاذ عبد الحميد عبد الحميد بالقول: يجب أن يصل إلى أسماع جاويش أوغلو أنه لا يمثل هذه الثورة؛ لا الائتلاف ورئيسه، ولا هيئة التفاوض ورئيسها، ولا الحكومة المؤقتة ورئيسها. وأضاف الأستاذ عبد الحميد فيما نشره على صفحته الرسمية بموقع فيسبوك: يجب أن يسمع الوزير أنه لا يمثل أهل هذه الثورة أي هيئة سياسية أو شخصية سياسية ركبها حكومته رأساً مصطنعة لهذه الثورة، وراحت تجربتها من مكان إلى مكان، وتقدتها في حفرة تلو حفرة، في مآتها فنادق كل من إسطنبول وأستانة وسوتشي وجنيف... وختتم عبد الحميد مؤكداً: أن هؤلاء هم مجرد أجزاء لديم لخدمة مصالحهم، ولا دخل لهم بهذه الثورة العظيمة، فلا سلطة لهم عليها ولا على أهلها، وإذا لم يصدق الوزير التركي كلامنا فليرج، وليجعل هؤلاء يصلحون النظام المجرم، ولينظر حينها إن كان سيصالحه أهل الثورة؛

تتمة: التوجه للمؤسسات والمحكمة الدولية بيع لقضية فلسطين وعبث سياسي!

والشواهد كثيرة على أن تلك التحركات لا تعدو كونها انتقادات لا تصل لمرحلة محاكمة كيان يهود والتصنيف عليه، وطبعاً وفق الأساس الغربي القائم على ضرورة الحفاظ عليه كخط هجوم متقدم في قلب الأمة الإسلامية رغم مشاكله وتهميه من مشروع الدولتين، ومن تلك الشواهد ما عرف بتقرير غولدستون الشهير الذي بدأ بمصداقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على التقرير، وانتهى باعتذار غولدستون بنفسه عن تقريره، وما بين المصداقة عام ٢٠٠٩ والاعتذار عام ٢٠١١ لم يعد أكثر للتقرير على الأرض، وكذا حال كل التقارير بعد كل عدوان؛ لجنة ومؤسسات، إضافة إلى ورثيف ثم نسيان!! ذلك على فرض أنه يصح أن يقال عن تلك التقارير بأنها حقائقات، وهي في الحقيقة تدوين لبعض مشاهد الجريمة الواضحة والمصورة والموثقة، فلا يوجد شيء مجهول ليكون هناك تحقيق، وهذا يدفع لأمر مهم وهو لماذا هذه المغالطة إذ؟! والجواب أنها لإيغام المسلمين أن الإنصاف يكون عند الغرب ومؤسسته، إضافة إلى حفظ ماء الوجه للدول الكبرى أمام الرأي العام العالمي عندما يضح على المجازر والتدمير الذي يحصل بقطاع منها، وكذلك الضغط المخفف على كيان يهود في إطار مشروع الدولتين، وفي المقابل تقريم للجريمة وإدانة بعض مشاهد وأقرار الأخرى مثل التركيز

تتمة كلمة العدد: العراق ينفذ دماً تحت حكم المجرمين!

والتي اكتسب من خلالها هذه المصالح. ثانياً: إن مشكلة الصدر هي مع الأشخاص وليس مع النظام، فمشكلته شخصية وليست مبدئية، ولا حتى سياسية، وقد أعلن ذلك في خطاب قبل شهر! إن أغلب الشعب سئم الطبقة الحاكمة برمتها ولذلك استكلوا وجودي الفساد ولن يكون للوجوه القديمة وجود بعد الآن من خلال عملية ديمقراطية تورية سلمية أولاً، ثم عملية ديمقراطية انتخابية مبكرة. ثالثاً: أراد الصدر من خلال صنع الفوضى وإيقاعها، إرسال رسالة، وهي أن لديه القدرة على تجديد الشارع وإحداث الفوضى، وأن تخلي مرجعيتهم كاظم الحائري عنه لن يؤثر عليه، وأن هذه الحشود واولؤها له وليس للحائري، وإطلاقها وإحجامها بيده. وقد فهم الجميع هذه الرسالة، وإنه وإن كان الصدر يعلم، أنه ليس من المؤسدة حسم الصراع لصالحه، ولكن في مثل هكذا صراع كلنا سارون. لذلك يحاول الجميع إرضاء الصدر، وأنه لا يمكن استمرار العملية السياسية بدونها، وقد جرب الإطار من ختم تصريحه بتشكيل الحكومة، ردة فعل التيار، وكيف كانت لهجة شديدة، ليأتي الرد على لسان صالح محمد العراقي المعروف بـ"وزير الصدر"، في بيان "لم أستغرب أبداً طريقة عين من مواقف الإطار التمييزي الوحشية ولا من ميشيائته الوحشية حينما يعزلون ويكفلون جماعة متحدين الشعب برمتهم وبعرجيتهم وطوائفهم بأنهم ماضون بعقد البرلمان لتشكيل حكومتهم الوحشة".

إدعاء العسكر في السودان انسلابهم من الحكم تعليمات أمريكية ولا علاقة له بتطلعات أهل البلد

اعتبر محللون سياسيون تجديد النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدي"، تأكيده بالتزام المؤسسة العسكرية الصارم بترك أمر الحكم للمدنيين، والتفرغ التام لإداء المهام الوظيفية المنصوص عليها في الدستور والقانون، دلالة واضحة على حرص المكون العسكري على تحقيق تطلعات الشعب السوداني في الأمن والاستقرار. لعل ما لا يعلمه هؤلاء الذين يدعون أنهم من أهل تحليل الأحداث والوقائع أنه ومنذ تسليم دولة الخلافة قوة الخلافة وحصنهم الحصين، وتقسيم بلاد المسلمين إلى كيانات ومرق كرتونية وتوسيع زمام الأمور فيها لحكام كانوا من كان قرار من تلقاء نفسه، فهم لا يقومون بأي أمر صغيراً كان أو كبيراً إلا بتعليمات وأوامر واضحة من أولياء نعمتهم من حكام الدول الكبرى. ولن تعود هذه الأمة للسيادة والريادة في ظل وجود حكام خونة يحكموننا بغير ما أنزل الله ياتمرون بأمر الكافر المستعمر بل بمعاينة خليفة يحكمها بالإسلام في ظل الفساد وإفحامها أيها المسلمون.

الزيارات المتكررة لممثلي أمريكا وروسيا علامة على احتدام الصراع بينهما على آسيا الوسطى

أشار بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي لحزب التحرير في أوزبكستان: أن زيارات المسؤولين الأمريكيين للدول الواقعة تحت نفوذهم، وكذلك الوفود الروسية لأوزبكستان بشكل متزايد يشير إلى حدة الصراع على آسيا الوسطى وخاصة على أوزبكستان. وأشار البيان إلى: أن أمريكا تعتبر توطيد روسيا في الحرب الأوكرانية فرصة لتوسيع دائرة نفوذها في بلدنا، بينما تحرص روسيا على عدم نسيان حماية مصالحها في آسيا الوسطى وخاصة في أوزبكستان. وهذه المنطقة هي منطقة عازلة مهمة للغاية بالنسبة لروسيا فهي لا تريد أن تمتع أوزبكستان وآسيا الوسطى لأمريكا. ومن ناحية أخرى تعمل الصين بشكل رئيسي على الاتجاه الاقتصادي لتعزيز مكانتها في أوزبكستان وفي المنطقة. وأضاف البيان: أن هؤلاء المستعمرين يضعون أيديهم الدموية على بلادنا منذ عقود ويتظاهرون بأنهم أصدقاء لنا من أجل مصالحهم الخاصة فقط. وفي الواقع هدفهم استعبادنا ونهب ثرواتنا عبر عمالهم من بني جنسنا والذين لا يخافون الله ولا يسعون إلا لإرضاء أسباطهم من أجل الجوس على عروشهم لفترة طويلة، وإبعادنا عن الإسلام وإيقاعنا في حالة الدل والصفار. وختم البيان مؤكداً: أن الحكام الخونة يبنون علاقات وثيقة مع أعدائنا، ونحن المسلمين برآء من جرائمهم البشعة هذه. وإننا نعترف بحكم الإسلام وحده ومستعدون للتضحية بأرواحنا من أجل تطبيقه في الحياة.

آثار نقص عرى الإسلام في حياة المسلمين

بقلم: الأستاذ يوسف أبو زر *

الاستعمار والهيمنة المالية الغربية والقطر الجوار يعطل الثروة الفاتحة بإبداها في بنوك الغرب!! وبذلك غاب معنى التكامل عندما عطلتها الأسلاك الشائكة والحدود التي قطعت أجزاء الجسم الواحد. ومثل غياب نظام الحكم والسلطان، كانت آثار غياب بقية أنظمة الإسلام في الحياة وهي التي استبدلت بها قوانين الغرب العلمانية الكفرية، حيث صار الناس يعانون من آثار تطبيق تلك القوانين عليهم التي أنتجت في حياتهم الفقر والضر والبؤس والشقاء. فمثلاً: ومع كثرة الجرائم وانتشارها وخصوصاً جرائم القتل، فقد لمس الناس الحاجة إلى حكم القصاص وأثر غيابها، وصار يستذكر مع كل جريمة، ويذكر غياب الردع في قوانين العقوبات حيث تعففت الجريمة، تلك القوانين التي لا تردع ولا تزجر، ومتلا مع وجود قوانين الربا - ذلك الربا الذي حرمته أحكام الإسلام تحريماً شديداً - ومع تنجح عنها من مؤسسات ربوية، فقد تحولت حياة الناس وأمورهم لتكون رهنا لدى البنوك التي أغرقت الناس في الديون وفي القروض وفي المحرمات، ومع غياب الأحكام الشرعية التي تتعلق بتحديد المال من حيث الإيرادات والنفقات، من خروج يقوم على إجابة الأرض والتضامن، ومثليات وملكية عامة للثروات والموارد الهائلة، ومثليات ذلك، تعود للناس وينفق منها على شؤونهم، فقد اعتمدت الأنظمة القائمة في بلاد المسلمين النظم الغربي الرأسمالي، ونظم الغرب الضريبية التي تسطو على مقدرات الناس وجهدهم وأقواتهم، حتى صارت أثمان السلع التي تباع في الأسواق وتشتري أغليها مكون من الضرائب، والتي هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار وفي الغلاء وفي الفقر، وهو ذلك الشكل الذي حرمة الإسلام من الضرائب واعتبره أولاً لئلا الناس بالباطل، وكذلك أهمل الأرض الإنشائية والإنتاج الزراعي حتى غدت بلدان المسلمين عالة مواردها للمسلمين العامة وجعلتها ملكاً للخاصة من الغرباء الأجانب والغربيين الأعداء!

إن ما قد يقال عن نواحي الاقتصاد والعقوبات يقال كذلك عن سياسات التعليم التي أفرغ محتواها من العقيدة وما رافق ذلك من أجواء الفساد، حتى أنتجت بيئة فاسدة يقتل فيها الإبداع وتندحر الأخلاق وترتع الجرمية، وكل ذلك مشاهد ملموس. ولذلك كان علاج هذه المشكلات جميعها دون ربطها بأسبابها الأصلية وهي غياب أحكام الإسلام، مصيره إلى الفشل، وكان اجترار الحلول من البيئة العلمانية وأفكارها ذاتها التي هي أساس الداء لا يعني إلا مزيداً وتفاقم المشكلات ذاتها، وكان ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية وهي غياب معالجات الإسلام ونظام حكمه قبل ذلك والمتمثل في الخلافة، وحلوله المتصلة بتلك المشكلات هو جزء من الحل، وذلك بزيادة الوعي للمسلمين على آثار غياب شرع ربهم، حتى تصبغ مطالبهم بحل مشكلاتهم مرتبطة بل انفكاك وعن وعي وحس وإدراك بالمطالبة بأحكام الإسلام ورفض كل ما سواها، وذلك بالإضافة لما تقتضيه المطالبات في المقام الأول، عقيدتهم وإيمانهم وعبوديتهم وطاقاتهم لربهم.

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

أرض جزيرة الوراق ملك لأهلها وساكنيها ولا يجوز إخراجهم منها أو إجبارهم على بيعها

نفذت الشرطة والجيش المصري حملات متتالية لهدم بيوت قاطني جزيرة الوراق، وحرقت محاصيلهم الزراعية بسبب ما قالت إنه اعتداء على أملاك الدولة، وبالمقابل تظاهر الأهالي احتجاجاً على طردهم من أرضهم، ووقعت اشتباكات، واعتقل العشرات من سكان الجزيرة على خلفية تلك الاشتباكات. من جانبه أكد بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر: أن تلك الجزيرة ككل الأراضي التي أحياها وعمرها أهل مصر هي ملكية خلاصتهم، أثبتت بزراعتها وإعمارها والسكن فيها لقرنين، "من أرضاً مبنية في أيه". ولا يجوز نزعها منهم لا بالإغراء ولا بالإجبار والإكراه بجهة تطويرها كما يدعي النظام. وتساءل البيان: لو كانت الدولة تريد حقا تطويرها وإيصال الخدمات لها فما الذي يمنع ذلك؟! وهل يجب أن يشتري كبار رجال المال والنخب التي تقطع خدماتها إليهم؟! ليس من واجب الدولة أن ترضى أهل مصر وتوصل لهم كافة الخدمات وتوفر لهم الحياة الكريمة، أم أن تلك الحياة الكريمة نرجاعها على حسب ما يملكون من أموال على حسب موقعهم من السلطة وترهبهم من أصحاب القرار؟! وخاطب البيان أهل جزيرة الوراق بالقول: إننا أرضكم؛ حقاً مشروعاً لا يجوز لكم التفرقة فيه، وصمودكم أمام حملات النظام واجب، ويجب على أهل مصر دعم حكم هذا ومنعكم من النظام وبطشه لتكنولوجيا يدا واحدة تمنع نقول هذا النظام وجشعه. وتوجه البيان إلى أهل مصر الكائنات بالقول: إن النظام الذي يفكر بعقلية التجار والمقاول لن تقف يده عند جزيرة الوراق بل تستمد إلى كل أرض يلحم فيها ولو شيئاً من إمكانية الاستمرار وسيستزعمها قهرًا وإسرا، ووقوفكم في وجه النظام الآن ومنعه من التعدي والاعتداء على أهل الوراق واجب شرعي، وإذا خذلتموهو سيستفرد بكم النظام واحداً تلو الآخر. وختم البيان بالقول: إننا على أقدامنا لن نسمح له بالحقوق إننا هو تطبيق الإسلام في دولته الخلافة الراشدة على منع النخب، والقول وحدها طوق النجاة لكم ولامه بعمومها. وإننا في حزب التحرير نحمل لكم مشروعها الحضاري كاملاً وجاهراً للتطبيق فوراً، فاعملوا معنا لطبق الإسلام الذي يعيد الحقوق لأهلها ويضمن العدل لأهل الوراق ولمصر كلها.

